نحو توسيع مجالات البحث فى حقل العلاقات الدولية

د. وحيد عبد المجيد

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

إحدى سمات العلم أنه لا يكتمل. المعارف الإنسانية بوجه عام مُتجَددة دومًا. لا تثبت على حال، ولا تصل إلى نهاية، ولا تقف عند فكرة أو نظرية أو اكتشاف، أو حتى اختراق أيًا كانت أهميته. وحتى الإيديولوجيات، والأنساق الفكرية المُغلقة، التى يتصور من يتبنونها فى بداياتها أنها كاملة ومُطلقة لا تلبث أن تُفتح لمراجعات يُضاف إليها، ويُحذف منها، وقد تُصبح نُسخًا مُتعددة ومُختلفة. الماركسية، على سبيل المثال فقط، غدت ماركسيات متصارعة وليست مختلفةً فقط، وأُسست بناءً عليها، أو فى إطارها، مدارس فكرية وبحثية متعددة.

العلم، إذن، مُتجدد بطبعه، سواء كان اجتماعيًا أو طبيعيًا. ومن هنا السؤال عن التجديد الذى يحتاجه حقل العلاقات الدولية، فى ضوء متغيرات يشهدها العالم، وتؤثر بأشكال مباشرة أو غير مباشرة فى أنماط التفاعلات بين الدول وغيرها من الفواعل، وقد يكون أثر بعضها فى مستقبل الكوكب أقوى مما يتخيل كثيرون.

وقد استبق أنطونيو جوتيريش أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التى بدأت فى 21 سبتمبر 2021، بتحديد تصوره لما يتعين عمله لإنقاذ العالم من أخطار مُحدقة، وتحقيق أوضاع أفضل (للشباب والأجيال القادمة فى المستقبل). وكان أهم ما طرحه هو تبنى سياسات واتخاذ إجراءات جريئة لمواجهة ما سمَّاها الأزمة الثلاثية (تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجى والتلوث الذى يُدمر الكوكب)، والتعامل بجدية مع قضايا مثل (الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة فى العالم، والسكن والعمل اللائقين، والتعليم للجميع، فى إطار اقتصاد عالمى أكثر إنصافًا واتحادًا).

وإذ يصعب تصور أن تلقى مطالب جوتيريش، أو بالأحرى أمنياته هذه، آذانًا صاغية فى دوائر صنع القرار فى الدول الكبرى أقله فى المدى المنظور، ربما باستثناء إبداء شئ من الجدية فى مواجهة التغير المناخى، واتخاذ إجراءات جزئية أخرى لتقليل الغازات الدفيئة المسئولة عن ازدياد حرارة الأرض، يصبح ضروريًا أن يُعنى حقل العلاقات الدولية بالقضايا المهمة المتضمنة فيما طرحه السكرتير العام للأمم المتحدة، وغيرها من القضايا التى لم تأخذ المساحة والمكانة الجديرتين بها ضمن قضايا البحث فيه.

لم يغب كثير من هذه القضايا، أو يُهمل تمامًا، فى حقل العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين. ولكنها لم تحظ بالعناية التى تستحقها، وفق الأهمية المتزايدة التى تكتسبها، وبقى بعضها على الأقل هامشيًا فى ظل استمرار التمركز حول قضايا سياسية واستراتيجية وعسكرية، واهتمام فائق وزائد عن الحد أحيانًا بالتفاعلات المتعلقة بهذه القضايا، وانغماس فى بحث مسألة النظام العالمى والتطور الذى يحدث فى هيكله، وانشغال مستمر بتغير توازن القوى فيه، وبمن يصعد أو يهبط، ومن يعتلى قمته، اعتمادًا على معايير مُختلف على بعضها أو كثير منها، كما أنها قد لا تكون فى مجملها كافيةً فى ظل تطورات بل تحولات متسارعة من ثورة صناعية ثالثة إلى رابعة، والوقوف على أعتاب الخامسة، ولنلاحظ مثلاً أن قوة المعرفة تغيب فى كثير من الدراسات المتعلقة بموازين القوى الدولية، أو لا تُعطى الوزن الذى يناسب ازدياد أهميتها بمعدلات أسرع فى كثير من الأحيان من عناصر القوة الأخرى، وأثرها الذى يتنامى فى تحديد مستويات القوة الشاملة.

يحتاج حقل العلاقات الدولية، إذن، إلى تجديد فى قضايا البحث الرئيسية فيه عبر توسيع نطاقها، وإلى إعطاء اهتمام أكبر لتطوير مناهج واقترابات وأدوات جديدة تساعد فى توقع التطورات الكبرى التى يُفاجأ العالم بها من وقت إلى آخر.

أولاً: توسيع مجالات البحث

أصبح حقل العلاقات الدولية فى حاجة إلى تطوير جدول أعمال جديد لتوسيع مجالات البحث فيه، ليشمل قضايا يزداد أثرها فى العالم وتفاعلاته على مختلف المستويات. فلا يخفى على أحد مثلاً المدى الذى بلغه، وسيبلغه، خطر التغير المناخى. فقد صار هذا الخطر واضحًا ومتناميًا، ويعانى من ويلاته أعداد كبيرة من البشر تزداد كل عام فى

مناطق عدة. وإذ بدت السيول والأعاصير والحرائق أكثر حدة فى العام 2021 مقارنةً بما قبله، يُجمع الخبراء فى هذا المجال على أن الخطر آخذ فى ازدياد مستمر، وبمعدلات أسرع، ما لم يحدث تغيير جوهرى فى سياسات الطاقة فى مختلف الدول، وخاصةً تلك المسئولة عن المستويات الأعلى من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ولا يدع مجالاً للشك فى ذلك التقرير العلمى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الصادر فى 9 أغسطس 2021، والذى خلص المشاركون به إلى أن (الوقت ينفذ بسرعة، ونقترب بشكل حثيث من النقطة التى يعنى بلوغها فوات الأوان)[1].

كما يعرف الجميع كيف تصرفت الدول التى توجد بها الشركات المنتجة للقاحات المضادة لفيروس كورونا، واحتكار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين القسم الأعظم من الجرعات المنتَجة، والتفاوت الشديد الذى حدث نتيجة لهذا الاحتكار فى معدلات التطعيم. كما تابع كثيرون الأخطاء التى ارتكبتها منظمة الصحة العالمية منذ بداية تفشى فيروس كوفيد- 19 حين تأخرت فى إعلان حالة طوارئ عالمية، وتباطأت فى إدراك أن العالم يواجه جائحة. وليس هذا إلا بعض ما يُزيد أهمية القضايا الصحية فى العالم، ويُعمق ارتباطها بالتنافس-الصراع السياسى، ومن ثم يجعل الحاجة شديدةً إلى تطوير أفكار جديدة أملاً فى تجنب أخطاء وخطايا ساهمت فى إطالة أمد جائحة كوفيد- 19، والبحث فى المتطلبات اللازمة لبناء ما يمكن تسميته نظامًا صحيًا عالميًا بشكل تدريجى عبر خطوات متوالية فى مدى زمنى ملائم.

ولا يخفى أيضًا أن المدى الذى بلغه تفاوت الإمكانات والقدرات بين الدول وفى داخلها، وكشفت الجائحة أنه قاتل وليس مُفقِرًا فقط، يحتاج اهتمامًا أكاديميًا وبحثًا أكبر. فالتفاوت، فى صيغته الراهنة، لا يعنى تركز الثروات فى جانب وازدياد الفقر فى الجانب المقابل فقط، بل يعنى فى الوقت نفسه تسليمًا فعليًا بأن الأقدر والأقوى يستطيع المحافظة على حياته فى حالة الجوائح والأوبئة، ويتمكن من تجنب خسائرها الاقتصادية والاجتماعية أو تقليلها، مقارنةً بالأقل قدرة والأضعف. كما تبين أن معظم ضحايا الأعاصير، التى يؤدى تغير المناخ إلى زيادة شراستها، هم من الفقراء وذوى الدخول المحدودة، الذين يعيشون فى منازل لا تتوفر بها معايير السلامة اللازمة للحد من الخسائر، وخاصةً فى الأرواح، عندما يشتد غضب الطبيعة بفعل التراكمات الناتجة عن ممارسات الأكثر ثراءً ونفوذًا فى العالم. وإلى جانب الظلم البالغ الذى ينطوى عليه هذا التفاوت، فهو يُنذر باضطرابات تؤثر بالضرورة فى حالة العالم ومستقبله[2].

وتقع القضايا المتعلقة بالتفاوت الاجتماعى فى مساحة مشتركة بين علوم عدة أهمها الاجتماع والاقتصاد، ولكن شقها المتعلق بالتفاوت بين الدول يوجد فى الأساس ضمن مساحة حقل العلاقات الدولية. وهذا فضلاً عن أخطار-أزمات قليلاً ما يُلتفت إليها برغم أهميتها المتزايدة على المستوى الدولى، مثل فقدان التنوع البيولوجى، وكذلك التلوث المتزايد الذى يجوز جمعه مع التغير المناخى فى أجندة بحثية واحدة.

وإذ ترتبط هذه القضايا، التى تفرض توسيع مجالات البحث، بتغيرات ذات طابع كارثى فى الأغلب الأعم، يصح وضع السؤال عن العلاقة بينها على جدول أعمال حقل العلاقات الدولية، سعيًا إلى فهم أعمق لحالة العالم لاحقًا ومستقبلاً. فكيف نفسر، على سبيل المثال، تزامن كوارث بيئية ناتجة عن التغير المناخى وحاملةً فى طياتها أخطارًا متزايدةً ومتسارعةً مع شراسة جائحة كان متصورًا احتواء عواقبها بسرعة أكبر فى ظل التقدم العلمى المهول، فضلاً عن توسع التفاوت الاجتماعى فى العالم بمعدلات أسرع وأكبر من محاولات دولية للحد من عواقبه مثل المبادرات المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع، وهل هذا التزامن مجرد صُدفة، أم نتيجة تراكمات مترتبة على أنماط التعامل الدولى مع أخطار لم تكن خافيةً، وهل يعنى عجز أى من القوى الكبرى عن تقديم رؤية شاملة تتجاوز المصالح الضيقة لمواجهتها أن العالم يصطدم بالسقف؟

ومن الأسئلة التى يجدر إدراجها فى هذا السياق أيضًا السؤال عن مغزى تأخر حقل العلاقات الدولية فى الاهتمام بقضايا تغير المناخ وما يتعلق به، والاكتفاء بحصَرها فى نطاق ضيق، برغم توالى قراءات علمية دولية حذرت من كوارث مترتبة على ازدياد انبعاثات الغازات الدفيئة، منذ (نداء ريو) 1992 الذى وقعه أكثر من 1700 عالم فى تخصصات عدة مرتبطة بالموضوع، وكان بينهم نحو مائة حائز جائزة نوبل كل فى مجاله؟ وكيف يمكن تعويض هذا التأخر بعد أن صار ما كان تحذيرًا عام 1992 واقعًا مؤلمًا فى مطلع العقد الثالث فى القرن الحادى والعشرين، وثبت أن كل ما جاء فى (نداء ريو) كان صحيحًا، وأن التشكيك فى سلامته علميًا كان مدفوعًا بمصالح دولية كبرى عبر تواطؤ بين حكومات وشركات عملاقة وبعض العلماء التابعين لهذه أو تلك، وألا تُعد التفاعلات العالمية التى حدثت فى هذا المجال جديرة بدراسة فى العُمق؟

وليست هذه إلا بعض القضايا المُلحة التى يتعين أن تُتاح لها مساحةً أكبر فى حقل العلاقات الدولية. ومن شأن إعطائها اهتمامًا أوفر أن يجعل هذا الحقل أكثر شمولاً وثراءً، ويُحرره من مركزية القضايا المتعلقة بالنظام السياسى العالمى، ومن قبله، وفى ثناياه أيضًا، موضوع توازن القوى.

فقد اعتمد البحث فى العلاقات الدولية فى الفترة التالية لظهوره كحقل معرفى قائم بذاته[3] فى وقت ما بين الحربين العالميتين الكبريين، على تراكم الدراسات فى تاريخ هذه العلاقات. وكان علم التاريخ معنيًا على سبيل الحصر لفترة طويلة بالدول، وقبلها الإمبراطوريات، الأمر الذى جعل الصراعات والحروب والتحالفات بينها نقطة الارتكاز فى دراسة تاريخ العلاقات الدولية. وقد تكاثرت دراسات تاريخ العلاقات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر، مع تسارع معدلات التنافس الاستعمارى، وتمدده فى سائر أنحاء العالم، ودخول دول غير أوروبية ساحة العلاقات الدولية، مثل اليابان التى غير انتصارها على الصين فى حربها الأولى 1894 – 1895، وعلى روسيا فى حرب 1904 – 1905، التوازن فى منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادى، ومن ثم على المستوى الدولى، فضلاً عن شروع الولايات المتحدة الأمريكية فى الخروج من سياسة العُزلة، وإن بتردد فى البداية، والإطلال على العالم انطلاقًا من مُحيطها المباشر فى البحر الكاريبى وأمريكا الوسطى والجنوبية. ولهذا، كان طبيعيًا أن يكون مفهوم توازن القوى والقضايا المتعلقة به محور الارتكاز فى بدايات حقل العلاقات الدولية. وليس مفهوم النظام العالمى، الذى صار بؤرة الاهتمام فى هذا الحقل بعد ذلك، إلا امتدادًا لمفهوم توازن القوى.

وبقى هذا هو الموضوع المركزى برغم الازدياد النسبى فى الاهتمام بقضايا اقتصادية وثقافية وبيئية. وفضلاً عن أن هذه القضايا لم تحصل على المساحة التى تناسب أهميتها التى تعاظمت بسرعة، فقد أُلحقت فى كثير من الأحيان بالبحث فى أوزان الدول الكبرى ومواقعها فى هيكل النظام العالمى صعودًا وهبوطًا، أكثر مما بُحثت من زاوية موقعها فى التفاعلات الدولية وأثرها فى أوضاع العالم وشعوبه، وسياسات تلك الدول تجاهها صراعًا أو تعاونًا.

ثانيًا: نحو اهتمام أكبر بتوقع التحولات المُهمة فى العلاقات الدولية

لا يرتبط التوقع، بالضرورة أو بشكل حتمى، بالدراسات المستقبلية المُختلف حتى الآن على جدارتها بأن تكون علمًا، أو حقلاً معرفيًا جديدًا، فضلاً عن عدم وجود اتفاق على مدى التقدم الذى حققته، وتباين فى تقييم مستوى الأعمال التى تُنشر بوصفها أبحاثًا مستقبلية، كما على فائدتها أو جدواها.

ولهذا فما يعنينا، هنا، مسألة التوقع بالمعنى المتضمن فى كلمة Prediction. فالسعى إلى التوقع فى العلوم، كما فى أنشطة إنسانية مختلفة، سابق على الدراسات المستقبلية. وقد ازداد الاهتمام فى الفترة الأخيرة بمحاولة توقع تطورات قادمة، سواء فى العلاقات الدولية أو فى غيرها. غير أنه يبقى أقل مما يُناسب حالة عدم اليقين السائدة الآن فى العالم. ولهذا ربما يكون ضروريًا العمل

لتطوير طرق تفكير وأدوات منهجية تزيد القدرة على التوقع بمستويات أعلى من الدقة، على الأقل فيما يتعلق بالتحولات المهمة التى مازال كثير منها يُفاجئ الجميع. ولن تكون النهاية التى آلت إليها حرب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى أفغانستان آخر التحولات التى لم يُتوقع أن تحدث بالطريقة التى تابعها العالم فى يوليو وأغسطس 2021.

ويُثير هذا سؤالاً يتعين التعامل معه بجدية عن مدى التقدم الذى حدث فى القدرة على التوقع فى حقل العلاقات الدولية منذ الإخفاق الكبير فى توقع نهاية الحرب الباردة فى آخر ثمانينات القرن الماضى، والطريقة التى انتهت بها.

حدث ذلك الإخفاق برغم الاهتمام المهول الذى حظيت به قضية الحرب الباردة فى حقل العلاقات الدولية. لم تحتل أية قضية مساحةً مماثلةً، أو قريبةً من تلك التى شغلتها الحرب الباردة، ومعها القطبية الثنائية، سواء مُرتبطتين أو مُتصلتين أو كلاً منهما على حدة. مجرد حصر عدد البحوث والدراسات المنشورة عنها يتطلب جهدًا كبيرًا، فضلاً عن تقارير وإسهامات أخرى استُخدمت لأغراض متعلقة بصنع السياسات فى دول المعسكرين اللذين تصارعا فى مرحلة الحرب الباردة.

ومع ذلك لم يُتوقع انتهاء الحرب الباردة فى الوقت الذى أُسدل فيه الستار عليها. كما لم يتوقع أحد أن تنتهى بتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، وانتقال الدول التى كانت فى معسكره، إضافة إلى بعض جمهورياته التى استقلت، إلى ما كان هو المعسكر المضاد لها، وتسابق هذه الدول للالتحاق بالاتحاد الأوروبى والحلف الأطلسى.

وربما لا يخلو من مغزى أن أول نقد لهذا الإخفاق قام به أستاذ فى التاريخ، وليس فى العلاقات الدولية، وهو جون جاديس فى كتاب مُهم صدر عام 1992،[4] حين كانت المفاجأة فى أوجها. والملاحظ أن جاديس بدوره لم يتوقع لا نهاية الحرب الباردة، ولا الطريقة التى انتهت بها، فى عمل سابق أصدره قبل تلك النهاية بسنوات قليلة.[5]

غير أنه لم يكن مطلوبًا منه أن يتوقع، وهو المعنى أكاديميًا بالماضى أكثر من المستقبل، كونه أستاذ تاريخ، لا علاقات دولية. ومن المشكوك فيه أن يكون ذلك الإخفاق فى توقع التحول الأكبر والأكثر أهمية فى العلاقات الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين قد شكل نقطة تحول بالمعنى الدقيق باتجاه تطوير وسائل توقع التطورات الكبرى، التى يمكن تعريفها إجرائيًا بأنها أحداث يتجاوز أثرها والنتائج المترتبة عليها الدولة التى تقع فيها ومحيطها المباشر، وتؤثر بدرجات مختلفة فى مسار العلاقات الدولية.

فقد نُشرت دراسات كثيرة عن نهاية الحرب الباردة منذ تسعينات القرن الماضى، وتطرق بعضها إلى ضرورة تجنب تكرار الإخفاق فى توقعها. غير أن الشغف بمعرفة كيف انتهت، وتحليل آثار انتهائها على النظام العالمى، والانشغال بقضايا القطب الواحد وتعدد الأقطاب وما يتعلق بها، طغى على الاهتمام باستخلاص دروس مُفيدة من الإخفاق فى توقع نهاية الحرب الباردة. واليوم بات حقل العلاقات الدولية فى حاجة أكبر إلى تطوير طرق تفكير وأدوات منهجية تُساعد فى التوقع، فى ظل التقدم السريع فى ابتكارات الثورة الرقمية، وآثاره التى بدأ بعضها فى الظهور، ومازال أكثرُها منتظرًا.

وليست الهجمات السيبرانية التى ازدادت منذ آخر العقد الماضى، ووسائل التجسس الإلكترونى، والصراع البادئ بين حكومات دول عدة وشركات الإنترنت العملاقة، إلا بدايةً صغيرةً لتحولات كبيرة فى العلاقات الدولية، أو قل إنه الجزء الظاهر الصغير فى جبل جليد كبير ستظهر الأجزاء الأخرى فيه تباعًا مع دخول عصر الثورة الخامسة، التى يقع الذكاء الاصطناعى والبيانات الضخمة، فى موقع القلب منها، على نحو سيُحدث تغييرًا غير مسبوق فى أنماط الحياة الإنسانية والعلاقات بين البشر، كما بين الدول وغيرها من الفاعلين من غير الدول. فهل يبقى حقل العلاقات الدولية بانتظار تطورات وتحولات ستحدث، أم يتمكن من تقديم إسهامات بشأن ما يمكن أن يحدث؟

هوامش:

1 - شارك فى إعداد هذا التقرير 234 عالمًا فى مختلف التخصصات المتعلقة بموضوع التغير المناخى، ومن مختلف أنحاء العالم.

2 - ليس ثمة دليل على أن حالة التفاوت الاجتماعى فى العالم تزداد خطرًا بمعدلات سريعة من أن الكتاب الأكثر أهمية فى هذا المجال بات فى حاجة إلى تحديث فى ضوء هذا التسارع برغم أنه لم يمض على إصداره بالفرنسية ثمان سنوات، وعلى ترجمته إلى الإنجليزية سبعة أعوام:

Thomas Piketty, Capital in the Twenty First Century, Translated to English by Arthur Goldhanma, (Cambridge: Harvard University Press, 2014.)

3 - ينصب اهتمامنا، هنا، على توسع مجالات البحث فى حقل العلاقات الدولية، بعيدًا عن الجدل حول علاقته بالعلوم السياسية ارتباطًا أو انفصالاً، أو ما يتعلق بالهوية المعرفية لهذا الحقل.

4- John Lewis Gaddis, **The United States and the End of the Cold War** (New York: Oxford University Press, 1992).

5- John Lewis Gaddis, **Strategies of Containment – A Critical Apprisal of Postwar American National Security Policy** (New York: Oxford University Press, 1982).